التسامع ممن اشتركت الصلاة بينه وبين التالي بدليل ما ذكره التتارخاني حيث
قال اي لا تجب بتلاوة المقتدي عليه ولا على من سمع من المصلين بصلاة امام
انتهى وما في النهر مما يقتضي عدم وجوب السجود بالتسامع من المقتدي مطلقا
وان كان السامع خارج الصلاة وتبعه في الدر والحموي والاسقاطي ضعيف
مع ان صاحب النهر متناقض وقد بينا وجه المناقضة فيما علقناه على ملا مكين
فارجع اليه ان اردت ولو سمعوها اي المقتدي والامام من غيره اي غير المؤدي سجدوا
فيها بعد الصلاة لتحقق السبب وزوال المانع من فعلها في الصلاة ولو سجدوا
فيها لم تجزهم فيعيدوها لانها ناقصة لنهي الشرع عن ادخال ما ليس من
افعال الصلاة فيها فلو تيادى به الكامل وهي السجدة الواجبة بالتسامع من
ليس بمجوز فان ما وجب كاملا لا يتادى ناقصا وردبانا لا نسلم انها
وجبت كاملة فانها وجبت في وقت كان مخلطا بغير افعال الصلاة بافعالها
حراما فكان كالعصر وقت الاصفرار وجبت ناقصة فتادى ناقصة
والجواب ان الوقت لو كان سببا لما كان الامر كما ذكرتم لكنه ليس كذلك بل
السبب هاذكرونا ولا تعلق لها بالوقت كذا في العناية والمراد بالمجوز خصوص
المشارك للمصلي في صلاته ولم تفسد صلاتهم في ظاهر الرواية وهو الصحيح
لان زيادة ما دون الركعة لا يفسدها وما في النوادر من الفساد قيل
انه قول محمد بناء على ان السجدة الواحدة قرية عنده فيتحقق الانتقال لانها
مؤخرة عن الصلاة فاذا سجد فيها صار قاضيا لها كمن صلى النفل فخلط
الفرض بنفل والاصح عدم الفساد اتفاقا وهذا اذا لم يتابع المصلي التالي في

السجود

السجود فان تابعه فسدت لتركه عن التحليس ولا تجزئه السجدة عما سمع
بخلاف ما يجب بسماعه القراءة بالملفق انفاسية اذ فيها على المعتمد كما في البرهان
واشتراط الفهم قولها وعند الامام يجب وان لم يفهم واختلف التصحيح
في وجوبها على السامع بالتسامع من نائم ومجنون ولا تجب بسماعها من الطير
على الصحيح وقيل تجب وصححه في المجتبى معللا بانه يسمع كلام الله فقد اختلف
التصحيح وفي الصدى اي لا تجب بسماعها منه وهو ما يجيبك مثل صوتك
في الجبال والصحاري ونحوها وتؤدى بركوع وسجود كائنين في الصلاة
غير ركوع الصلاة وسجودها اي وغير سجودها والسجود افضل لانه يأتي السجود
يكون مؤديا لمعناه وهو الخضوع ولا شك ان الاول افضل ثم
اذا سجدها وقام ينبغي ان يقرأ ما بقي من السورة بعد اية السجدة
كالاصل والا نشقاق وان كانت السجدة في اخر السورة قرأ من سورة
اخرى ولو اية تحقيقا لكلا يكون بانيا الركوع على السجود فان ركع من غير
قراءة ما ذكرناه كره ويجزي عنهما اي عن سجدة التلاوة ركوع الصلاة
ان نواها وينبغي ذلك للامام مع كثرة القوم واحوال الخافة حتى لا
يؤدي الى التخليط وفي البحر عن القنية لو نواها في الركوع عقيب
التلاوة ولم ينوها المقتدي لا ينوب عنه ويسجد اذا سلم الامام
ويعيد القعدة ولو تركها تفسد صلوته انتهى ولو قال قدم لم يعدها
كان اولى من قوله ولو تركها فان قلت ظاهر قوله ولو نواها في الركوع
عقيب التلاوة ان فورية القراءة لم تنقطع فينبغي ان يكون المقتدي

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)